رد اللجنة العربية العليا على بيان الحكومة البريطانية عن الخطة السياسية التي تنوي اتباعها في فلسطين*

1936/9/11

اطلعت اللجنة العربية العليا على البيان الذي أذاعته الحكومة البريطانية في مساء 7 الجاري عن الخطة السياسية التي تنوي اتباعها في فلسطين، وبما أن كثيراً مما جاء في هذا البيان لا يوافق الواقع، ترى اللجنة من واجبها أن ترد عليه كما يأتي:

إن القول بأن الإضراب العام قد أعلنته لجنة من زعماء العرب عقب الاضطراب الذي حصل في يافا في منتصف شهر ابريل الماضي لا يوافق الحقيقة لأن الشعب العربي لجأ لهذا الإضراب بوحي من نفسه احتجاجاً على السياسة الخاطئة التي اتبعتها الحكومة البريطانية في فلسطين منذ بدء الاحتلال إلى الآن. وإن اللجنة العربية العليا لم تتألف إلا منذ بضعة أيام، أي بعد أن شمل الإضراب جميع البلاد، أما بدء الاضطراب فقد كان من قبل اليهود في "تل أبيب" لا في "يافا" كما أيد ذلك تماماً وزير المستعمرات في مجلس العموم في بيانه بتاريخ 23 نيسان سنة 1936.

إن العرب في فلسطين الذين ما زالوا يطلبون الاستقلال التام والوحدة العربية، وإنهاء الانتداب أسوة بالعراق وسورية وسائر البلاد العربية المنسلخة عن تركيا، ينكرون على الحكومة ادعاءها أن مطالبهم فيما يتعلق بالهجرة والأراضي والحكم النيابي تتعارض مع "صك الانتداب".

لقد ذكرت الحكومة البريطانية في بيانها المذكور أعمال القتل والتخريب التي قام بها العرب في الخمسة الأشهر الماضية، والحقيقة التي لا مراء فيها، أن السلطات البريطانية واليهودية تحمل أعظم المسؤوليات في توسع حالات الاضطرابات الحاضرة فقد قامت هذه السلطة منذ البدء خلافاً لما جاء في البيان المذكور بأعمال شديدة ذهبت ضحيتها طائفة كبيرة من النساء والأولاد والرجال المسالمين. كما أن اللجنة قد احتجت عليها مراراً، ولقد لاقت القرى التي يذهب إليها

---

*المصدر: "وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (1918 – 1939)" سلسلة الوثائق العامة –1، جمع وتصنيف عبد الوهاب الكيالي، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1968)، ص 439 – 441.

الجنود بحجة تفتيشها، أموراً أليمة جداً لأن ما كان يقوم به هؤلاء بحجة التفتيش في كثير من القرى، هو تخريب قسم وافر من أثاث بيوتها، واتلاف مؤونتها، وفي بعض الأحيان دوس ما فيها من المصاحف الشريفة، الأمر الذي كان يثير عواطف القوم إلى أبعد حد، كما أن أعمال نسف البلدة القديمة في يافا، ونسف بعض البيوت في المدن والقرى قد أثار الشعور كثيراً. أما القول بأن الشعب العربي لم يقف موقفه الحاضر إلا لما يقوم به أولئك المسؤولون عن دوام الاضطرابات من أعمال التخويف ضدهم، فلا صحة له بالمرة، ومما يناقض ادعاءهم هذا مناقضة تامة، ما صرح به المستر "أورمسبي غور" وزير المستعمرات نفسه في مجلس العموم في 19 حزيران الماضي حيث قال:

"إن لاعمال التخويف نصيباً جزئياً جداً في الإضراب الذي تبين أنه قائم على إرادة الشعب العربي بصورة واسعة".

ولقد بحث البيان مطولا عن تصميم الحكومة البريطانية على إرسال لجنة ملكية لفلسطين لبحث الحالة الراهنة فيها، شأنها في ذلك عقب كل اضطراب يقع. إن عدم اكتفاء عرب فلسطين بتعيين اللجنة الملكية كداع لحل الإضراب وطلبهم تغيير السياسة تغييراً أساسياً تظهر بوادره في إيقاف الهجرة، فذلك لأنهم خبروا كثيراً هذه اللجان التي كانت تشغل نفسها وتشغل البلاد مدة طويلة دون ما جدوى، إذ إن جميع التقارير التي وضعتها فيما سبق قد أهملتها الحكومة البريطانية، ولم تنفذ شيئاً جاء فيها في مصلحة العرب، مما دعا إلى ضياع ثقة هؤلاء بجني أي فائدة منها.

وأغرب ما جاء في البيان هو إسناد وساطة ملوك العرب وأمرائهم لزعماء عرب فلسطين، إن اللجنة ترد هذا الإدعاء بكل ما لديها من قوة، وتحتج عليه بكل شدة وهي تعلن بهذه المناسبة أن الشعب العربي ولجنته العليا في فلسطين، كانوا ولا يزالون يرحبون بوساطة ملوك العرب وأمرائهم، وقد قبلوها بكل ارتياح وشكر، ولا يزالون مستعدين لتنفيذ هذه الوساطة بكل إخلاص.

إن العرب معروفون بإجلالهم وانصياعهم لملوكهم، ولا يعقل أن الشعب العربي في فلسطين يشذ عن تقاليد العرب في هذا الشأن. وتستغرب اللجنة كل الاستغراب قول الحكومة في بيانها الأخير من أن المحادثات المطولة التي جرت بين فخامة نوري باشا السعيد وزير خارجية العراق وزعماء العرب في فلسطين لم تؤد إلى نتيجة مرضية، بداعي أن الزعماء العرب أصدروا في

اليوم الحادي والثلاثين من شهر آب بياناً صرحوا فيه عداوتهم، فاللجنة العربية العليا ترد هذا الادعاء بكل قوة، وتعلن أنها قبلت بالإجماع هذه الوساطة بكل ارتياح واطمئنان. وبعد أن قبل عرب فلسطين الوساطة المذكورة، غادر فخامة نوري باشا البلاد للقيام بالمخابرات اللازمة بهذا الشأن. وقد فسرت الحكومة طلب اللجنة إلى الأهالي الاستمرار في الإضراب حتى تتم المفاوضة بأن ذلك يدل على رغبة اللجنة بإحباط المفاوضة، مع أن الظاهر الصريح في البيان، هو أن اللجنة طلبت الاستمرار على الإضراب لبينما تقر المراجع الأخرى هذه الوساطة التي اقرتها اللجنة. وقد فوجئت اللجنة بما جاء في بيان الحكومة عن هذه الوساطة مما يدل على تصلبها في التحيز لليهود، واللجنة لا تزال تعتقد أن هذه الوساطة التي وافقت عليها بالإجماع كانت هي الطريقة المثلى لحل هذه المشكلة حلا آنياً يكون فاتحة عهد جديد يمكن الحكومة من إثبات حسن نواياها نحو الشعب العربي في فلسطين ويعيد السلام والطمأنينة لهذه البلاد المقدسة.

رئيس اللجنة العربية العليا

محمد أمين الحسيني

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbrt@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثيقة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/resources/documents